

الدور السياسي للفواعل غير الرسمية في إيران
(دراسة حالة البازار والبونيات)

*The Political Role of Informal Actors in Iran
(Bazar and Bonyad Case Study)*

إلياس ميسوم*

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد (الجزائر)

ilyespoli3@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/09/02 * تاريخ القبول: 2019/11/06 * تاريخ النشر: 2020/01/01

ملخص:

تسعى هذه الورقة بشكل عام إلى بحث جانب مهم وأساسي في النظام السياسي والعملية السياسية، ويتعلق الأمر هنا بالجانب غير الرسمي، هذا الأخير الذي أضحى محل اهتمام الباحثين والدارسين في العلوم السياسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لما له من دورٍ فعالٍ في فهم كيفية اشتغال النظم السياسية المختلفة. أما بشكل خاص، فإنّ الدراسة تركز على جزءٍ من الجانب غير الرسمي الفاعل في الحياة السياسية والنظام السياسي الإيرانيين، ونقصد بذلك كل من البازار (نُخبة التجار) والبونيات (المؤسسات غير الربحية). وهذا من خلال استكشاف الدور السياسي لهما، وكذا مكانتها وتأثيرهما في بنية النظام السياسي.

الكلمات المفتاحية: الدور السياسي، الجانب غير الرسمي، إيران، البازار، البونيات.

Abstract:

In general, this research attempts to address an important and fundamental part of the political system and the political process, it is the informal aspect - or the informal actors - which has become the subject of research by political scientists since the end of the World War II because it plays an effective role in understanding the functioning of different political systems.

In particular, the study focuses on a part of the political informal that is very active in politics and in the Iranian political system, namely the bazaar and the bonyad. By exploring their political role, as well as their status and influence in the structure of the political system.

Keywords: Political Role, Informal Actors, Iran, Bazaar, Bonyad.

مقدمة:

مع الثورة السلوكية (Behaviorism) في مختلف فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية أصبح الجانب غير الرسمي الذي عاش لفترة طويلة في الظل يحظى باهتمام الباحثين والدارسين لا سيَّما على مستوى النظم السياسية المُقارنة، حيث أدرك الباحثون في هذا المجال قصور الرؤية السابقة في فهم وتحليل النظم السياسية، والتي كانت تركز فقط على الجوانب الرسمية والقانونية دون أخذها بعين الاعتبار لدور الفواعل غير الرسمية في العملية السياسية بشكل عام وفي صُنْع القرار السياسي على وجه الخصوص. وفي هذا الصدد، أكدت العديد من البحوث والدراسات المُنجزة صحة الرؤية القائلة أنَّ الجانب غير الرسمي - سواءً كان اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي - يحظى بمكانةٍ ودورٍ لا يستهان بهما في العملية السياسية، فضلاً عن أنَّ إدراكنا له ينتج عنه لا محالة فهم جيّد وتحليل أعمق لأيّ نظامٍ سياسي محل دراسة؛ وإيران كنظامٍ سياسي ودولة لن تخرج عن هذه القاعدة أي الجمع بين الرسمي وغير الرسمي في عملية اشتغال نظامها السياسي، بل يُمكن القول أنَّها ستزيد عليها؛ تفسير هذا لا يكون إلا بفهم النظام الاجتماعي في إيران الذي يميّز بحالةٍ معقّدةٍ ومركبةٍ تجمع بين الدنيي، الاقتصادي والسياسي، وهذا ما يتضح بشكل جلي في تاريخ إيران السياسي المُعاصر على الأقل.

وفي هذه الدراسة، نحاول تسليط الضوء على جزءٍ من الجانب غير الرسمي في إيران، ويتعلق الأمر باتنين من التّبنى والمؤسسات ذات البُعد الاقتصادي، ويتعلق الأمر هنا بكل من البازار والبونيات، وهذا من خلال الإجابة على تساؤلٍ مفاده: **ما موقع كل من البازار والبونيات في العملية السياسية؟** وفي حالة كان لهما دورٌ في العملية السياسية، **فيما يتجلى؟**

ولأجل هذا الغرض قَسَمْنَا هذا البحث إلى مطلبين: الأول عبارة دراسة لُنُخبة التجار الإيرانيّة (البازار) من حيث التعريف والدور السياسي وكذا علاقاتها بالنظام السياسي؛ أمّا المطلب الثاني: فيتضمن دراسة عن البونيات من حيث النشأة، الواقع والعدد وكذا علاقاتها بالنظام السياسي. بينما تضمنت الخاتمة أهم الخلاصات والاستنتاجات المتعلقة بالدراسة. في حين اقتصرنا المناهج المستخدمة - في هذه الدراسة - على ثلاثة مناهج أساسية، ويتعلق الأمر بكل من: **المنهج الوصفي؛ منهج دراسة الحالة؛ والمنهج المقارن.** كما استعملنا كأداة تحليلية كل من اقتراب النُخبة؛ الاقتراب البنيوي - الوظيفي (structural-functional)؛ هذا بالإضافة إلى اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع لـ: جويل مجدال (Joel S. Migdal).

المطلب الأول: نُخبة التجار (البازار)

البازار (Bazaar) كلمة فارسية قديمة تعني لغتاً السوق أو التجار، أمّا على أرض الواقع فيُشكّل البازار في إيران القوة الاقتصادية غير الرسمية والتقليدية الأولى، والتي تتخذ الأسواق التقليدية مركزاً لنشاطاتها الاقتصادية، ويملك البازار تاريخاً طويلاً جداً يسبق حتّى الفترة الإسلامية، إذ تُقدر بعض الأبحاث عمره الى أزيد من 9000 سنة ق.م، في حين تُشير بعض الوثائق التاريخية أنَّ البازارات قد وجدت في المدن والبلدات الإيرانية منذ 3000 قبل الميلاد (p.46). (Mehdipour & Rashidi Nia, 2013, p.13)، ما انعكس عليه وجعله يصنَع لنفسه مكانةً مُتميّزة داخل المجتمع الإيراني، إذ يُعد البازار يون القوة الاقتصادية غير الرسمية الأقوى اجتماعياً بعد المؤسسة الدّينية الشّيعية (المُلاي).

ويعود الفضل في هذا التأثير إلى عاملين أساسيين، أولاً: للقوة الاقتصادية والمالية التي يملكونها، وثانياً: للعلاقة القوية التي ربطتهم بالمؤسسة الدّينية ورجالها، حيث تحولت العلاقة بينهما من مجرد علاقة دّينية (شيخ ومُريد) إلى علاقة سياسية براغماتية وحيوية (آل الشيخ، 2009، http://bit.ly/2L55GII). ففضل البازار الذي يدفع الخمس (5/1) والزكاة كون المُلاي الشّيعي

شخصيته المستقلة ومدراسه الخاصة ومنه نفوذه الاجتماعي والسياسي على عكس رجل الدين السنّي الذي بقي مرتبباً مادياً بالسلطة السياسية ما جعل هامش مناوراته السياسية محدوداً. ما يعني في النهاية أنّ أيّ خطر يمس البازاري، هو خطر على المؤسسة الدينية الشيعية والعكس صحيح. زد على هذا، أنّ وطد البازاريون والمُلاّلي الكبار علاقتهم من خلال عملية المصاهرة بينهما. والحقيقة، أنّ هذه السمة الأخيرة لا تخص بازارات إيران لوحدهم، إذ يُمكن القول إنّ الاقتصاد والدين لطالما تشابكا وشكلا العنصران الأساسيان للذات تعايشا معاً منذ بداية تأسيس البازارات الإسلامية سواءً في إيران أو مصر أو تركيا... أو غيرها من الحواضر الإسلامية.

إنّ البازار إذن يُشكّل — على حد وصف رسول جعفريان — باختصار المكان الذي يوجد فيه العمل والتجارة والمال والقوة الاقتصادية. وهو يُعد بمثابة مركز لعملية التبادل المنتظمة الذي يجمع كل من المُشترين والباعة في مكان واحد، وبالتالي، يوثق الأواصر فيما بينهم بتبادل البضائع والخدمات بوسائل مختلفة (البيديري، 2012، ص. 12 - 25). ويُسيطر البازار في واقع الحال على جزء كبير من التجارية الداخلية الإيرانية (حوالي 75%) ما جعله قوة اقتصادية ضاربة لا يمكن تجاهلها بحيث يتحكم في نحو نصف الواردات. رغم ذلك، يجب ألاّ نتعامل مع البازار ككتلة واحدة، فهو منقسم على نفسه إلى فئات وطبقات تكون مصالحهم في بعض الحالات غير مُنسجمة بل مُتعارضة في بعض الأحيان، فالبرجوازية التجارية الكبيرة والمتوسطة لا تُمثل سوى 15% إلى 30%، ويُشكّل صغار التجار حوالي النصف (50%)، أمّا النسبة الباقية، فتضم العمال والأجراء (مسعد، 2001، ص. 85). كما ينقسم جيلياً (Generational) إلى البازاري الأكبر سنّاً والأكثر مُحافظَةً والأقلّ تعليمًا، وإلى البازاري الشاب أو في مقتبل العمر، الأحسن تعليمًا والأكثر انفتاحًا على السوق (مسعد، 2002، ص. 147)، هذا من جهة.

من جهة أخرى، ينقسم البازار الإيراني حسب وظائفه التي تختلف من مدينة لأخرى، وكذا حسب الحجم والموقع والأهمية. فبعض المدن مثلًا التي كانت تقع إلى جانب طرق التجارة الرئيسية كان لها بازارات أكبر، أمّا التي كانت بعيدة نسبيًا عن هذه الطُرق فتميّزت ببازارات أصغر. وعمومًا، تصنف البازارات في إيران إلى ثلاثة أنواع، على النحو التالي (Mehdipour & Rashidi Nia, p13):

- 1) البازار الدوري (Periodic Bazaar): ويتميّز بعدم امتلاكه مساحة معمارية مُحددة وثابتة، فهو منتشر في جميع أنحاء المدينة التي تكون بهذا مكانًا لتبادل السلع والتجارة.
- 2) البازار الحضري (Urban Bazaar): وهو الأكثر أهمية وتأثيرًا، حيث يُشكّل فضاءً حضريًا شعبيًا يستوعب الأنشطة التجارية جنبًا إلى جنب مع الأنشطة الاجتماعية والثقافية للناس.
- 3) البازار المحلي (Local Bazaar): ويُعد نوعًا أصغر من البازار الحضري إذ يختص بمنطقة معينة من المدينة أو البلدة.

والحال، أنّ البازار باعتباره فضاءً عامًا تقليديًا في المدن الإيرانية لطالما استوعب عبر تاريخ إيران الطويل قسمًا كبيرًا من الأنشطة التجارية في الحياة الحضرية. مع مرور الوقت، أصبحت البازارات جزءًا لا يتجزأ من كل مدينة بحيث لا يُمكن تصور أية مدينة إيرانية بدون بازار. وإضافة إلى المهام الاقتصادية التقليدية للبازار، فإنّه يملك أبعاد أخرى مهمة جدًا، مثل: إحياء يوم عاشوراء، وهو يوم مقدس عند الشيعة الاثنا عشرية، فيه كان مصرع الحسين بن علي وأهل بيته على يد الأمويين في سنة 61 هـ - 680 م، حيث تقفل الأسواق كلها دون استثناء. وتضم اليوم هذه الأسواق حسنيات لإحياء هذه المراسيم (مجموعة مؤلفين، 2012، ص. 163 - 164). هذا فضلًا عن تأثيراته

على العمارة والتحضر في إيران إلى درجة ارتبط فيها تاريخ البازار وتاريخ التحضر والتمدن في إيران ببعضهما البعض مما يعني أنّ البازار ليس مجرد إطار للتجارة والبيع والشراء، فهو يملك دورًا ثقافيًا واجتماعيًا وأيضًا سياسيًا.

كما شارك البازار بشكل واضح في الأحداث السياسية على مر تاريخ إيران الحديث، ولعل أزمة التبغ أو ثورة التبناك عام 1890 أحسن مثال لدور البازار السياسي والعلاقة بين الدّيني والاقتصادي، فكما كان المّلاّلي في الخط الأوّل من هذا الجراك، كان تجار البازار شديدي المعارضة أيضًا لهذا الاستعمار الجزئي الضار بمصالحهم الاقتصادية، إذ أنّ فتح الحدود أمام المنتجات الأجنبيّة والإعفاءات الضريبية كانت تهدد استمرار نشاطاتهم (كوفيل، 2008، ص. 25). ولعب البازار دورًا أيضًا في الثورة الدستورية سنة 1906، والتي حولت بلاد فارس إلى أول بلد مسلم يملك دستورًا أو مشروطة كما يُسميه الإيرانيون، حيث كان تحالف التجار والعلماء يُمثل قوة مستقلة عن الدولة القاجارية إلى حد بعيد، وكان كل من التوجيه الدّيني المعارض للدولة والنشاط الاقتصادي مكملين لبعضهما في عرف بتحالف المسجد والبازار (Mosque-Bazaar Alliance)، أين كانت قوانين الشريعة التي يصيغها ويفسرها المُجتهدون الشّيعيّة تنظم السلوك التجاري والاقتصادي للبرجوازية التجارية، وفي نفس الوقت توجه السلوك السياسي لهم (مجموعة مؤلفين، 1980، ص. 180).

أمّا، رضا شاه (1925 - 1941) فقد اعتبر البازار بمثابة العائق أمام المجتمع الحديث الذي أراد خلقه، وسعى بثتى الوسائل إلى وضع السياسات اللازمة لتقليل من نفوذ البازار. وبالأخص فك التحالف الناشئ بينهم وبين المّلاّلي، الذي اعتبره خطرًا على نظامه. ونفس الأمر مع ابنه محمد رضا بهلوي (1941 - 1979) الذي أطلق ما يُعرف بـ: الثورة البيضاء (انقلاب سفيد)، وهي عبارة عن مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية انطلقت ابتداءً من عام 1963 حتّى عام 1978، والتي كان الهدف الأساسي منها تغيير المجتمع والبنى التقليديين.

ويُعد البازار بمعية المّلاّلي الشّيعي أكثر المعارضين للثورة البيضاء والتي جعلتهم يتحالفون ضدّ الشاه، ويظهر هذا التحالف ضدّ الشاه جليًا في العديد من الأحداث المهمة في تاريخ إيران، فقد كان للتجار والأعيان وعلماء الدّين بزعامة آية الله كاشاني يدٌ فيما يُعرف بـ: حركة مصدق وتأميم النفط عام 1951. ولعبت جمعية المؤتلفة (حزب المؤتلفة الإسلامية)، وهي المنظمة التي كانت تجسد التحالف بين رجال الدّين والبازارين دورًا في تفعيل حركة الخميني في الستينيات، وينسب إليها بعض عمليات الاغتيال السياسي آنذاك التي مست شخصيات إيرانية كبيرة، منها: رئيس الوزراء حسين علي منصور (مسعد، 2002، ص. 156). أمّا، الثورة الإسلامية 1979، فقد أسهم فيها البازاريون بشكل واضح، حيث كانوا بمثابة الممول الرئيسي للمؤسسة الدّينية والثورة، إذ تجمع أغلب الكتابات في هذا الشأن على المشاركة الفعالة والقوية للتجار في الثورة الخمينية. حيث كان دورهم مكملًا لفاعل الطبقات الفقيرة في المناطق الحضرية (البروليتاريا الرثة) التي كانت معنية بتوفير الجماهير في الشوارع (جافاري، 2015، <http://bit.ly/2Ld9nsC>).

ويذهب سعيد أمير أرجومان (Saïd Amir Arjomand) أنّ البازاريين كانوا أكثر المجموعات الاجتماعية التي حركت أسطورة الحكومة الإسلامية والثورة الإسلامية كما اقترحها رجال الدين المتشددون (Arjomand, 1988, p. 106). ومما عزز هذه الديناميكية البازارية تجاه نظام الشاه أنّ أغليبتهم كانوا يُكونون الجهد له بسبب تحمله إياهم ضعف الاقتصاد الإيراني وغلاء الأسعار. وقد كتب السفير البريطاني الأسبق في إيران انتوني دايفيد بارسنز (Anthony David Parsons) في: 18 يناير 1979 تقريرًا مفصلاً يشرح فيه الوضع الداخلي للبلد، تسلمه وزير الخارجية البريطاني

أنذاك دايفيد اوين (David Owen)، حيث وصف الوضع ما بين عامي 1977 و1978، بقوله: "أنه تميّز بنشأة تحالف بين المُلالي وتجار البازار والطلبة وأئمة المساجد، ولم يترك هذا التحالف فرصة أمام حكومات الشاه إلا واستغلها لإبراز الأخطاء ومهاجمة الحكومة والشاه. هذا فضلاً أن البازار كان يشكل حلقة الوصل بين العاصمة طهران والمناطق الأخرى" (الخمار، 2010، <http://bit.ly/2La5k3r>).

بعد الثورة الخمينية، واصل البازاري موقفه الداعم لرجل الدين - السياسي وبالتحديد السياسي المحافظ الأقل انفتاحاً على الخارج والأكثر ليبرالية، بينما كان أكثر معارضة للسياسة التي تدعو لتدخل أكبر للدولة في الاقتصاد والانفتاح على العالم مما جعل في الأخير مؤسسة البازار تعرف انقساماً داخلياً بين مُعسكر سياسي موالٍ للنظام وآخر مدني غير موالٍ، بيد أن هذا الانقسام لم يبرز بشكل جلي إلا بعد مرور أكثر من عقد على قيام الثورة، أي بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية (1980 - 1988)، وبشكل أدق خلال عهد رئيس الجمهورية الأسبق هاشمي أكبر رفسنجاني (1989 - 1997) (عزيزي، 2016، <http://bit.ly/2JvCdCN>)، وبعده الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي (1997 - 2005) حيث أدت إدارة الاقتصاد المُدمر والمُتأثر بالحرب العراقية - الإيرانية بقيادة الحكومة إلى تبني سياسات اقتصادية عارضها البازار في المُجمل، لا سيّما تلك السياسات الاقتصادية ذات الطابع الاشتراكي. مع ذلك، يبقى أن ميّزة البازار أنه يظل محسوباً دائماً على التيار المحافظ بشكل عام، وعلى المُرشّد بشكل خاص.

واستطاع البازاريون بمرور الوقت تطوير استراتيجية التغلغل المرن داخل النظام السياسي والدولة بغرض ضمان مصالحهم بشكل أحسن، فلم يكتفوا بالعلاقة التقليدية القديمة مع رجال الدين (تحالف المسجد والبازار)، بل طوروا شبكة مهمة من العلاقات المُعقدة داخل النظام. فعلى مستوى النُخب السياسية مثلاً، استطاع البازار أن ينتج لنا عدداً لا بأس به السياسيين الإيرانيين وفي مواقع يمكن القول أنها جيّدة ومُؤثرة. لقد كان من بينهم أول رئيس وزراء لإيران الجمهورية مهدي بازركان، الذي كان يُعتبر عراب وزعيم البازاريين. وكان أول من استقبل الإمام الخميني بعد عودته من باريس إلى طهران، وتولى عملية نقله من المطار أحد أبناء البازار (ابن تاجر للفواكه في البازار) محسن رفيق دوست، الوزير السابق للحرس الثوري، ورئيس مؤسسة المستضعفين المشهورة.

أمّا، حبيب الله عسكر أولادي، فقد كان وزيراً للتجارة (1980 - 1984) ثم عضواً في البرلمان، كما شغل منصب الأمين العام لحزب المؤتلفة الإسلامية (1987 - 2004)، ورئيس مؤسسة إمداد الإمام. في حين أنّ أخاه أسد الله عسكر أولادي، هو شخصيّة عالمية، تولى رئاسة الغرف التجارية في إيران وفي العديد من دول العالم، وكان أحد المُفاوضين باسم إيران في الصفقات العالمية، كما تولى كل سعيد أماني، ومحمد مهدي عبد خدائي حقائب وزارية وعضوية في البرلمان بعد قيام الثورة الإسلامية، وترأس تاجر الحديد حاج حسين مهديان صحيفة "كيهان" العريقة بعدما اشتراها بعد 04 أشهر فقط من الثورة الإسلامية، وتُعد "كيهان" من أكبر وأعرق المؤسسات الإعلامية والثقافية في إيران (عزيزي، 2016). كما يُعتبر محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني أيضاً أحد النُخب التي أنتجها البازار (Alfoneh & Gerech, 2014, <https://bit.ly/2ILAkZo>)، إضافةً إلى فضل الله محلاتي الذي كان والده تاجرًا في البازار (إنتاج وبيع السجاد والأواني).

منذ نجاح الثورة الإسلامية أقام النظام علاقة وثيقة ومتبادلة المنفعة مع الطبقة البازارية خصوصاً أنه كان هناك ميل للتعاون بين البازار والمُلالي، وبالتالي يفترض أنّ التوافق الإيديولوجي والعلاقات العائلية بين رجال الدين والبازار ستستمر وتتطور بشكل طبيعي إلى علاقة تعاونية تحت نظام يقوده رجال الدين

(Keshavarzian,2007, p.146). لقد استطاع البازار أو البرجوازية التقليدية إذن أن يصنع لنفسه مكانةً مُميزة داخل النظام، يضمن من خلالها الحفاظ على مصالحه ونفوذه، إلى درجة دفعت أحد الكتاب إلى وصف العلاقة بين البازار والنظام، بقوله: "أن روح البازار تسيطر على السياسي الإيراني، وعلى السياسة الإيرانية، فكل شيء قابل للتفاوض والتضخيم والتحسين والمناورة وإظهار عدم الرغبة في إبرام الصفقة والتأخير بهدف الحصول على أفضل النتائج ومحاولة بيع حتى الهواء الذي لا يملكونه للحصول على أعلى ثمن. وهناك مفاوضات قبل الصفقة وبعدها ثم بخصوص تنفيذها، وفي أثناء ذلك يفاوض مرة أخرى لتحسين مكاسبه" (يماني، 2015، <https://bit.ly/2NiArIn>). أما الكاتب الأمريكي المتخصص في الشأن السياسي روبرت د. كابلان (Robert D. Kaplan) فيقول: "أنه إذا أردت أن تفهم إيران وربما حتى مستقبل بعض أجزاء العالم الإسلامي فيجب أن تفهم رجلًا مثل: محسن رفيق دوست" (<http://bit.ly/2L7tBqR>, Kaplan,1996).

والحال، أن دور البازار السياسي يُعد حالة مُركبة ومُعقدة تكونت عبر تراكم تاريخي طويل وعلاقات مُتشعبة مع كافة أطراف المجتمع وطبقاته مشكلتًا بذلك شبكات تعبئة وعلاقات مصلحة وزبونية (Clientelism) وأيضًا عائلية سمحت له في النهاية بدخول السياسة والمشاركة فيها بقوة، كما أن دور البازار السياسي لا يُمكن اعتباره حالة تخص إيران فقط، فالبرجوازية الوطنية إذ صح تسمية البازار بهذا الاسم لعبت في العديد من الدول دورًا نضاليًا ضد الاستعمار وكذا دورًا في إنتاج النُخب السياسية.

المطلب الثاني: البونيات (Bonyads)

البونيات أو بنياد بالفارسية كلمة تعني باللغة العربية المؤسسة، وفي الاصطلاح هي منظمات شبه حكومية تستخدم كآليات لتقديم المساعدة، والخدمات، والصدقة لأفراد الفئات الأقل حظوة في النظام، ما يسهل فيما بعد توظيفهم ودمجهم في الأجهزة العسكرية والأمنية وفي البيروقراطية الحكومية (مجموعة باحثين، 2015، ص. 25). وتتخذ البونيات غالبًا طابع المؤسسات الخيرية أو الوقفية.

تاريخيًا، لعبت البونيات دورًا هامًا عقب سقوط الشاه من خلال تملك وإدارة المؤسسات المؤممة بعد الثورة. حيث تكونت في البدء كمؤسسات دينية - خيرية لتسيير أموال وأملك النظام البائد المصادرة، واستطاعت مع مرور الوقت أن تتحول إلى مؤسسات ضخمة تسيطر على جزء كبير من الاقتصاد الإيراني (تقية، 2010، ص. 56). وتخضع البونيات مباشرة إلى المرشد الأعلى للثورة الإسلامية وتقدم تقاريرها مباشرة إليه وفي نفس الوقت لا تخضع لأي نوع من الرقابة الحكومية أو البرلمانية، كما لا تندرج تحت قانون المحاسبة العمومية، حيث تُعد حاليًا عبارة عن اتحادات شركات معفاة من الضرائب، ومن ثم ليس بحاجة للكشف عن أصولها أو أنشطتها (إدارة البحوث والدراسات، 2015، <http://bit.ly/2NayzjX>).

والواقع، أن شبه الاستقلال هذا عن الدولة الذي يُميز مؤسسات البونيات يُعود في جزء منه إلى نظام الوقف الإسلامي أو الحبوس (Habous)، فحتى قبل الثورة الإسلامية كان يتم استغلال مثل هذا النوع من المؤسسات غير الربحية من طرف الشاه كوسائل لأغراض سياسية أو شخصية أو لأهداف ثقافية مما يعني أن البونيات يُشكّل تقليدًا طويلًا في إيران وليست ظاهرة جديدة. أمّا، مؤسسات البونيات الحالية أي تلك التي ولدت مع الثورة الخمينية، فهي زيادة على طابعها الخيري غير الربحي، تُعتبر منتجات إيديولوجية ومؤسسية للثورة الإسلامية، وقد توسعت بمرور الوقت لتصبح قوى ومراكز اقتصادية مؤثرة جدًا في مجالاتها الخيرية والإيديولوجية (Jenkins,2016, pp. 156-157). ويُمكن تقسيم مؤسسات البونيات الإيرانية من حيث الهدف إلى صنفين: الأولي هي المؤسسات الخيرية ذات البُعد

الاقتصادي، والتي تهدف إلى إعادة توزيع العائدات الاقتصادية على الجماهير، وبالخصوص الفقراء والمحرومين واليتامى ومعطوبي الثورة والحرب... الخ. ولعل أهم مؤسسات تدرج ضمن هذا التصنيف نجد: مؤسسة المستضعفين، مؤسسة الشهيد، مؤسسة 15 خرداد، مؤسسة الإمام الرضا، ومؤسسة جهاد البناء، أمّا، **الثانية** فهي المؤسسات الخيرية ذات البعد الثقافي والعقائدي مثل: مؤسسة الفارابي للإنتاج السينمائي، مؤسسة التبليغ الإسلامي، مؤسسة رسالات، ... وغيرها (حمادة، 2007، ص. 186).

والحال، أنّ البونيات عرف تطوراً وتوسعاً كبيرين حيث بلغت القوة الاقتصادية له درجة كبيرة من القوة والنفوذ، جعلت بعض التقديرات تذهب أنّ مؤسساته تساهم بما يتراوح ما بين 33% - 40% من إجمالي الناتج المحلي الخام الإيراني، وتوظف ما لا يقل عن خمسة ملايين من الإيرانيين من أصل أربعة وعشرون مليون من القوى العاملة، وتوفر خدمات الرعاية الاجتماعية لعدة ملايين، ومن ثم فهي تستقطب جمهوراً كبيراً من الفئات الهشة والمتوسطة، وهي قادرة في أي وقت على حشدهم بسهولة في حالة احتاجت لذلك (إدارة البحوث والدراسات، 2015). ما يعني أنّها تحولت إلى أداة ووسيلة جيّدة وفعالة في الحشد والتعبئة الجماهيرية.

كما أنّ هذه المؤسسات غير الرسمية أصبحت تمثل الجانب الآخر من الاقتصاد الإيراني غير الرسمي، والذي يُمثل على الأقل من 10% إلى غاية 20% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ومع أنّ مؤسسات البونيات كانت الغرض منها أساساً إعادة توزيع الثروة غير المشروعة التي تراكمت قبل الثورة في أيدي الانتهازيين وأنصار الشاه وعائلته على حساب الجماهير الفقيرة، غير أنّها منذ وفاة الخميني تخلت شيئاً فشيئاً عن مهامها الاجتماعية من أجل الأنشطة التجارية والاقتصادية المباشرة، والسياسية غير المباشرة.

وتتألف البونيات من حوالي 1200 شركة، وهي بذلك تُشكّل أعظم كارتل (Cartel) اقتصادي في التاريخ، على حد وصف أحد رؤسائها السابقين (Kaplan, 1996). وحتّى وقت قريب كانت معظم هذه المؤسسات الخيرية مغطاة من الضرائب ورسوم الاستيراد ومعظم اللوائح الحكومية إلى غاية عام 2002، أين رفع البرلمان الإيراني الإعفاء الضريبي من البونيات، كما تمكن العديد منها من الحصول على قروض بالعملة الأجنبية المدعومة وقروض منخفضة الفائدة من المصارف الحكومية. كل هذا دون أدنى مسؤولية أمام البنك المركزي الإيراني أو وزارة المالية أو أية مؤسسة حكومية أخرى (Klebnikov, 2003, <http://bit.ly/2zyKvdz>).

ومع أنّ البونيات يتكون من عدد كبير من المؤسسات والكيانات كما أشرنا سابقاً، غير أنّ مؤسسة **المقهورين وذوي الاحتياجات الخاصة** أو **مؤسسة المستضعفين** (بنياد مستضعفان) كما تُسمى أيضاً تُعد الأشهر داخل وخارج البلاد. تأسست هذه المؤسسة وفق المرسوم الصادر عن الإمام الخميني والمؤرخ بـ: 28 فبراير 1979. وفي 05 مارس من نفس العام أسند الخميني مهمة الإشراف عليها لمجلس مختار من قبله يتكون من: خامنئي، علي أكبر بحرمانى، محمد بهشتي، آية الله الأذربيلي، أحمد جلالى، علي أصغر المسعودي، وعزت الله ساحبي (الموقع الإلكتروني لمؤسسة المستضعفين، 2018، <http://bit.ly/2zKX1Xj>). وقامت هذه المؤسسة الضخمة على أنقاض مؤسسة "بهلوي" (بنياد بهلوي) بعدما قام النظام الجديد بمصادرة أموال الشاه وحاشيته ورجالات النظام السابق وجمع كل المؤسسات الاقتصادية والتجارية والعقارات والبنوك وغيرها التابعة لهم، ومن ذلك اليوم ومؤسسة المستضعفين تُعد إحدى أكبر وأغنى المؤسسات الاقتصادية في إيران، ولها نفوذ كبير في كل أرجاء البلاد وخارجها (حق شناس، 2000، <https://bit.ly/2tYC3hp>).

وتُعد مؤسسة المُستضعفين أكبر شركة قابضة في الشرق الأوسط حيث توظف أكثر من 200 ألف موظف حسب بعض التقديرات، ولديها أكثر 350 من الشركات التابعة. أمّا، أصولها فتتخطى أكثر من 10

مليار دولار (إدارة البحوث والدراسات، 2015). بينما ترى بعض التقديرات الأخرى، أنّها تُوظف ما يصل إلى 400,000 عامل، ولها العديد من الممتلكات العقارية، منها: فندقي حياة (Hyatt)، وهيلتون (Hilton) السابقين في طهران؛ كما تملك شركة للمشروبات الغازية زام - زام (بيبيسي سابقاً)، وهي من أكثر الشركات نجاحاً في إيران. إضافة، إلى خط للشحن الدولي، وشركات لإنتاج النفط والإسمنت والنسيج، وكم هائل من الأراضي الزراعية والعقارات الحضرية (Klebnikov, 2003). هذا فضلاً على امتلاكها اثنين من أهم وأعرق الصحف الإيرانية اليومية ويتعلق الأمر بصحفتي **اطلاعات** (أسست سنة 1927) و**كيهان** (أسست سنة 1943).

ومن بين المؤسسات الأخرى للبوونيات ذات الثقل الاقتصادي ما يُعرف بـ: **مؤسسة ضريح الإمام الرضا** (حرم امام رضا) أو كما تُسمى **العتبة الرضوية المقدسة**، ومقرها في مدينة مشهد في شمال شرق إيران وبالتحديد في خراسان، تُشكّل هذه المؤسسة أكبر وقف إسلامي في العالم، ويقال إنّها المؤسسة الأكثر نفوذاً في إيران (خلجي، 2017، <https://bit.ly/2tOdN2g>). وحسب الموقع الإلكتروني الرسمي لها، فإنّها تشمل كل المؤسسات والمراكز والإدارات الثقافية والزراعية والصناعية والصحية التابعة للحرم الرضوي المطهر، وهي مسؤولة بشكل رسمي عن إدارتها (الموقع الإلكتروني للعتبة الرضوية المقدسة، 2016، <https://bit.ly/2KDd0e9>). وتملك هذه مؤسسة التي تُعنى بإدارة أوقاف الإمام الثامن لدى الشيعة الاثنا عشرية مساحات عقارية حضارية شاسعة في الجهات الأربع لإيران، إضافة إلى الفنادق والمصانع والمزارع والمحاجر إلى درجة لا يعرف بدقة قيمة أصولها، في حين يقدر بعض الاقتصاديين الإيرانيين أنّها لا تقل عن 15 مليار دولار أو تزيد عن ذلك، خصوصاً، وأنّها تتلقى على الدوام تبرعات ملايين الحُجاج الشيعة إلى ضريح الرضا.

ويرى الباحث الألماني **ويلفريد بوختا (Wilfred Buchta)**، أنّ مؤسسة الإمام الرضا تعتبر أكبر مالك للأراضي في مقاطعة خراسان — وفقاً للتقرير السنوي للمؤسسة للفترة ما بين سنة 1993 - 1994 — حيث تمتلك في خراسان واحداً أكثر من 2900 ميل مربع من الأراضي، و90 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في المحافظة. وقد بلغت قيمة هذه العقارات أكثر من 20 مليار دولار أمريكي، كما تتبعها شبكة من المصانع والمؤسسات والمنشآت والأصول الزراعية والجامعات والمعاهد والخدمات، ويعمل فيها أكثر من 15 ألف شخص. حيث تُعد أكبر رب عمل (Patron) في المحافظة والتي يصل رقم أعمالها إلى 130 مليون دولار سنوياً (Buchta, 2000, p. 76). ناهيك أنّها توظف تبرعات الحُجاج الذي يصل عددهم إلى أكثر من مليوني زائر سنوياً حسب ما أشار إليه الموقع الإلكتروني للعتبة الرضوية المقدسة، لا سيّما إذ علمنا أنّ ضريح الرضا يُعد أقدس مكان دُيني في إيران. ويتولى حالياً الإشراف على العتبة الرضوية حجة الإسلام **إبراهيم رئيسي**، وهذا بعد آية الله **عباس واعظ الطبسي** الذي توفي سنة 2016، والذي استمر في هذا المنصب منذ 1980 بعد تركية الإمام الخميني له، وقد ترشح إبراهيم رئيسي كمرشح مستقل في الانتخابات الرئاسية الأخيرة 2017 ضدّ حسن روحاني واحتل المرتبة الثانية بنسبة 39.71%.

والواقع، أنّ نفوذ البوونيات ولم يُعد يقتصر على الداخل الإيراني فقط، فمنذ بداية التسعينيات بدأت هذه المؤسسات التجارية الكبرى في التوسع والاستثمار خارج إيران لتمتد إلى آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا مما أتاح لإيران المزيد من القوة الناعمة في الخارج المتأثية من المجموعة الواسعة من المصالح والأنشطة في مجال التجارة، الأعمال الخيرية، الترويج الثقافي والإيديولوجي، ووسائط الإعلام (Buchta, p.156). ويزعم البعض أنّ الشركات التابعة لصندوق مؤسسة المقهورين وذوي الاحتياجات الخاصة وفرت غطاءً للمخابرات الإيرانية في الخارج لمساعدتها في استكمال برنامجها

النسوي (إدارة البحوث والدراسات، 2015). وبالإضافة إلى القوة الناعمة التي يُشكّلها البوندياد، فإنّه يشترك أيضًا في دعم استراتيجيات وأنشطة القوة الصلبة الإيرانية، مثل: حزب الله اللبناني، حماس الفلسطينية، والحوثيين في اليمن، وغيرها من الجماعات، لا سيّما وأنّ هذه القوى تحظى بشعبية كبيرة في المجتمع التي تعيش فيه. وعليه، تُكون Genesis داخل هذه المجتمعات — بصورة غير مباشرة — جبهة داخلية تدعم إيران وتوجهاتها السياسية. ناهيك أنّ مؤسسات البوندياد توفر غطاءً مدنيًا جيّدًا لنشاط الحرس الثوري الإيراني، وفي نفس الوقت تكون الحكومة الإيرانية في حل من تحمل تبعات هذه الأفعال باعتبار هذه المؤسسات غير حكومية فهي تُمثل نفسها لا الحكومة الإيرانية. (أنظر قضية الكاتب سلمان رشدي).

وحسب **غريغوري سوليفان (Gregory Sullivan)**، المُتحدث باسم مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، فإنّ، هذه المؤسسات الخيرية تعتبر الأداة المثالية والمفضلة للنظام الإيراني، حيث تعمل في الظل لتنفيذ السياسة الخارجية الإيراني مما يتيح له الوصول إلى أهدافه بدون أن يتحمل العواقب (Klebnikov, 2003). بينما يرى **كينان مورتان (Kenan Mortan)** أنّ مؤسسات البوندياد على غرار الحرس الثوري هي كذلك عبارة عن مؤسسات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسلطات الدّينية التي تديرها في واقع الأمر، ومن خلالها يُدلي المُلالي في السلطة بدلهم في أغلب صفقات الإنتاج والتجارة (مورتان، 2010، <http://bit.ly/2uicbyi>).

ويُعتبر هذا الكلام صحيحًا، ذلك أنّ هذه المؤسسات تُعتبر تابعة للمرشد مباشرةً، كما أنّها تملك صلات وعلاقات متشعبة مع البازار والحوزة العلمية والحرس الثوري. ويُعتبر محسن رفيق دوست وزير الحرس الثوري السابق ورئيس مؤسسة المستضعفين أحسن مثال على العلاقة المُركبة بين البازار والحرس الثوري والبوندياد وصناعة القرار في إيران، حيث تمكن ابن تاجر الخضروات والفاكهة في بازار طهران من أن يكون على رأس الحرس الثوري، ثم مديرًا لمؤسسة المستضعفين أثناء رئاسة رفسنجاني، إلى غاية عام 1999 أين تولى إدارة مؤسسة نور، التي تقيد التقارير أنّها تمتلك عقارات سكنية كثيرة وتقدر أرباحها بنحو 200 مليون دولار من استيراد الأدوية والسكر ومواد البناء (pp. 59-66, 2009, Wehrey, [et. Al]). كما استطاع أن يكون أحد المرشحين للانتخابات الرئاسية في إيران بعد مروره طبعًا على مجلس صيانة الدستور، الذي يستعمل كأداة لرفض أي شخص غير مرغوب فيه.

خاتمة:

إنّ ما يمكن نستخلص من كل ما تقدم، أنّ الجانب غير الرسمي في العملية السياسية له مكانة ودور مهمان في الحياة السياسية بشكل عام وفي الحياة السياسية الإيرانية على وجه الخصوص، كما أنّ دراسته أي الجانب غير الرسمي تعد مفتاحًا جيّدًا لإدراك وفهم العديد من الأمور لا سيّما على مستوى النظام السياسي وعمله. وإلى هنا فإنّ الأمر طبيعي، ففي كافة النظم السياسية المنتشرة عبر العالم سواء كانت ديمقراطية ليبرالية أو تسلطية أو شمولية تلعب الأطراف والبنى غير الرسمية دورًا غير مباشر في الحياة السياسية سواءً كشريك في عملية صنع القرار أو كجماعات ضاغطة أو جماعات مصالح، بيّد أنّ ما يُميّز الحالة الإيرانية أنّ الجانب الخفي أصبح يشكّل منافسًا شرسًا للجانب الرسمي، يفوقه قوة وتأثيرًا في بعض النواحي مما يجعل من عملية فهم إيران ونظامها السياسي عمليةً في غاية الصعوبة حتّى بالنسبة للمتخصصين في هذا الشأن، ناهيك أنّ التداخل بين الرسمي وغير الرسمي أصبح جزءًا من الثقافة السياسية الإيرانية، تداخلٌ يُعزى جزءًا منه إلى تاريخ إيران الطويل والتراكمات التاريخية والحضارية، وكذا العلاقات بمختلف أنواعها التي استطاعت البنى التقليدية وغير الرسمية تكوينها.

ولعل دور الشيعة (Shiism) في إيران زاد من نفوذ بعض هذه البنى على غرار البازار والبونيات، حيث أصبح لهذين الأخيرين نفوذ واسع ودور سياسي كبير في إيران، لا سيّما على مستوى انتاج النخبة السياسية الحاكمة ودوران هذه النخبة. أين أصبح البازار والبونيات — بحكم الواقع — يُشكّلان جزءاً مُكملاً للنظام السياسي إلا أنّ هذا الأخير وإن كانت تجمعه علاقة تكاملية ومصالحية مع كل من البازار والبونيات، فإنّها — أي العلاقة — ليست على نمط واحد، إذ يُمكن أن نعتبرها مزيجاً بين التعاون وعدم الرضا والضغط. فقد يتحول البازار مثلاً من الدعم والمساندة للنظام إلى جماعة ضغط تسعى لحماية مصالحها. ولعل هذه النقطة الأخيرة تُشكّل أهم الفوارق بين البازار والبونيات، فالبازار بحكم تاريخه الطويل وعلاقاته المُتَشعبة، والأهم من ذلك استقلالته المالية وتأثيره الاقتصادي يُعد أقل خضوعاً للنظام السياسي رغم مشاركته في قيامه باعتباره أحد الأطراف الأساسية في الثورة الخمينية، واستمراره من خلال انتاج النخب السياسية الموالية للنظام، إلا أنّه أقرب للحليف أو الشريك الأصغر في العملية السياسية منه إلى الأداة أو الجهاز رغم إمكانية قيامه بهذا الدور، حيث تؤهله امكانيته لهذا الأمر.

أمّا البونيات فهو إحدى نتائج الثورة وفي نفس الوقت أداة يتحكم فيها النظام لخدمه أهدافه وغاياته مما يجعله خاضعاً للنظام بشكل مباشر من خلال تابعيته المباشرة للمرشد الذي يتولى تعيين وعزل رؤساء ومدراء هذا الكارتل الاقتصادي الأكبر في العالم، والذين يكونون في الغالب من رجالات النظام الثقات. وعموماً، يملك كل من البازار والبونيات دوراً مؤثراً في السياسة الإيرانية حيث تتيح لهما تركيبتها الجامعة بين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكذا السياسي هامشاً واسعاً للمناورة والتأثير السياسيين، ومنه التغيير السياسي إذا تطلب الأمر، حيث يملكان قدرة هائلة على تعبئة الجماهير من مختلف الشرائح والطبقات وتوجيهها.

قائمة المراجع:

أولاً- الكتب

- البديري، خضير. (2012). الدور السياسي للبازار في الثورة الدستورية الإيرانية 1905-1911، بيروت: شركة المعارف للأعمال.
- تقية، راي. (2010). إيران الخفية، ترجمة: ايهم الصباغ الرياض: دار العبيكان.
- حمادة، أمل. الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة، بيروت: الشركة العربية للبحوث والنشر.
- كوفيل، تيري. (2008). إيران الثورة الخفية، ترجمة: خليل أحمد خليل (بيروت: دار الفارابي).
- مجموعة باحثين. (2015). التغيير الاجتماعي في إيران بعد حقبة الخميني، تقرير موجز رقم 10 الدوحة: مركز الدراسات الدولية والإقليمية.
- مجموعة مؤلفين. (1980). إيران 1900 - 1980 الثورات المعاصرة، القوى السياسية والاجتماعية، دور الدين والعلماء التسليح وسياسة التوكيل، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.
- مجموعة مؤلفين. (2012). البازار السوق في التراث الإسلامي، سلسلة الدراسات الحضارية، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.
- مسعد، نيفين عبد المنعم. (2002). صنّوع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2.

ثانياً - الدوريات والملتقيات

- مسعد، نيفين عبد المنعم. (2012). صنّوع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية. مجلة المستقبل العربي. العدد 256.

ثالثاً- المواقع الإلكترونية

- إدارة البحوث والدراسات، القوى الاقتصادية في المجتمع الإيراني، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 30 أكتوبر 2015، في: <http://bit.ly/2NayzjX>، تاريخ التصفح 19 يونيو 2017.
- آل الشيخ، عبد الملك بن أحمد، إيـــــران وعسكرة البازار، الشرق الأوسط، العدد 11190، 18 يوليو 2009، في: <http://bit.ly/2L55GII>، تاريخ التصفح 02 يوليو 2015.
- جافاري، بيمن، الانقطاع والثورة في إيـــــران، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربيّ، 23 يوليو 2015، في: <http://bit.ly/2Ld9nsC>، تاريخ التصفح 19 أكتوبر 2016.
- خلجي، مهدي، روحاني قد يسلم من الزلزال الانتخابي، معهد واشنطن، 17 أبريل 2017، في: <https://bit.ly/2tOdN2g>، تاريخ التصفح 18 أبريل 2017.
- الخمار، راند، الأرشيف البريطاني: تحالف الملاي والطلبة وتجار البازار يسقط الشاه، القبس الكويتية، 06 يناير 2010، في: <http://bit.ly/2La5k3r>، تاريخ التصفح 12 سبتمبر 2017.
- شناس، تراب حق، مؤسسات اقتصادية إيرانية: هل هي دولة ... داخل الدولة؟، الحياة، 12 سبتمبر 2000، في: <https://bit.ly/2tYC3hp>، تاريخ التصفح 18 فبراير 2018.
- عزيزي، يوسف، البازار والنظام الإيراني: جدلية الاقتصاد والسياسة، مركز الخليج العربيّ للدراسات الإيرانية، 30 أبريل 2016، في: <http://bit.ly/2JvCdCN>، تاريخ التصفح 19 أكتوبر 2017.
- مورتان، كينان، إيـــــران واقتصاد الملاي الفاشل. Project Syndicate: 25 فبراير 2010، في: <http://bit.ly/2uicbyi>، تاريخ التصفح 19 أكتوبر 2016.
- يمانى، أسامة، إيـــــران.. ومفهوم البازار، الحياة، 27 يوليو 2015، في: <http://bit.ly/2uicbyi>، تاريخ التصفح 20 أكتوبر 2017.

a) BOOKS:

- Akbarzadeh, Shahram & Conduit, Dara. (2016). Iran in the World President Rouhani's Foreign Policy, New York: Palgrave Macmillan.
- Arjomand, Said Amir. (1988). The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran, New York: Oxford University Press.
- Buchta, Wilfried.(2000). Who Rules Iran?: The Structure of Power in the Islamic Republic, Washington: The Washington Institute for Near East Policy and the Konrad Adenauer Foundation.
- Keshavarzian, Arang. (2007). Bazaar and State in Iran the Politics of the Tehran Marketplace, Cambridge: Cambridge University Press.
- Wehrey, Frederic [et. Al.]. (2009) .The Rise of the Pasdaran Assessing the Domestic Roles of Iran's Islamic Revolutionary Guards Corps, USA: The RAND Corporation.

b) ARTICLES:

- Mehdipour, Armin & Rashidi Nia, Hoda. (2013). Persian Bazaar and Its Impact on Evolution of Historic Urban Cores- the Case of Isfahan. The Macrotheme Review. 2(5).

c) E-SOURCES :

- Alfoneh, Ali & Gerecht, Reuel Marc, An Iranian Moderate Exposed, New Republic, 24/01/2014, at : <https://bit.ly/2ILAkZo>, accessed on 13/10/2017.
- Kaplan, Robert D, A Bazaari's World, The Atlantic, March 1996, at: <http://bit.ly/2L7tBqR>, accessed on 13/10/2017.
- Klebnikov, Paul, Millionaire Mullahs, Forbes, 07/21/2003, at: <http://bit.ly/2zyKvdz> Accessed On 13/10/2017.